

المشاركة في المجالس التشريعية

بين

المجيزين والمنايعين

د/ خالد بن مسعود بن عويص الجميد (*)

• المقدمة :

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على من لا نبي بعده، وعلى آله وصحبه.. وبعد،،،

فإن من المسائل التي دار حولها جدلٌ شديدٌ بين فصائل العمل الإسلامي في هذا العصر؛ مسألة المشاركة في عضوية المجالس التشريعية في ظل الأنظمة الديمقراطية - كوسيلة من وسائل تغيير الواقع المنحرف الذي تعيشه المجتمعات الإسلامية، والذي أبرز مظاهر الانحراف فيه ما تمثل في إقصاء الشريعة الإسلامية عن الحكم وواقع الحياة، واستبدال ذلك القوانين الوضعية وممارسة حق التشريع وسن القوانين عن طريق المجالس التشريعية، ولذلك رغبت في تناول هذه المسألة بالدراسة والبحث، دراسة موجزة أجمع فيها شتات هذا الموضوع وألم ما تفرق من بطون الكتب بين دفتي كتاب، يسهل للقارئ والمطلع والباحث في هذه المسألة الحصول على بُغيته دون عناء وتكلف، وقد أطلقت على هذه الدراسة العنوان التالي (المشاركة في المجالس التشريعية بين المجيزين والمنايعين).

وقد اقتضت الدراسة أن يتكون البحث من مقدمة ومبحثين وخاتمة على النحو التالي:

(*) ماجستير عقيدة - كلية أصول الدين - جامعة أم القرى بمكة المكرمة، المدارس
بمرحلة الدكتوراه بقسم العقيدة بكلية الدعوة وأصول الدين ، جامعة أم القرى بمكة
المكرمة.

المقدمة: وفيها بينت سبب اختبار الموضوع وخطة البحث.

المبحث الأول: حقيقة المجالس التشريعية.

وفيه أربعة مطالب:

المطلب الأول: الفرق بين التشريع والتنظيم.

المطلب الثاني: من يملك حق التشريع؟

المطلب الثالث: صور الديمقراطية ونقدها.

المطلب الرابع: التعريف بالمجالس التشريعية.

المبحث الثاني: حكم المشاركة في المجالس التشريعية.

وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: أسباب الاختلاف.

المطلب الثاني: عرض الأقوال بأدلتها.

المطلب الثالث: الترجيح.

الخلاصة: وبينت فيها أهم نتائج البحث.

• **المبحث الأول: حقيقة المجالس التشريعية**

المطلب الأول: الفرق بين التشريع والتنظيم:

التشريع في اللغة: مشتق من الفعل "شَرَعَ" وهذا الفعل يأتي في اللغة

على عدة معانٍ منها: الأخذ في الشيء والإظهار والسن^(١).

وأما التشريع في الاصطلاح: فله معنيان^(٢):

الأول: وضع شريعة مبتدأة.

وهذا لا يملكه في الإسلام إلا الله وحده ورسوله ﷺ باعتباره مبلغاً عن الله.

الثاني: استمداد حكم من شريعة قائمة، سواء أكان استمداده من نص من نصوصها، أم من دليل من دلائلها، أم من مبادئها وروحها. وإطلاق التشريع على هذا المعنى هو إطلاق مجازي، باعتبار أن المستنبط أو المجتهد يكشف عن حكم موضوع ولا يُنشئ حكماً جديداً. وقد ذهب شيخ الإسلام بن تيمية - رحمه الله - إلى تسمية المعنى الثاني من معاني التشريع بـ "الشرع المؤول" حيث قسم - رحمه الله - الشرع إلى ثلاثة أقسام:

الأول: الشرع المنزل، الكتاب والسنة.

الثاني: الشرع المؤول، وهو اجتهادات العلماء.

الثالث: الشرع المبدل وهو ما يفعله "المبطلون بظاهر من الشرع، أو البدع، أو الضلال الذي يضيفه الضالون إلى الشرع" (٣).

وعلى كل فإن التشريع في الإسلام هو حق لله تعالى رب العالمين، وللرسول ﷺ باعتبار أنه رسول ومبلغ وحي الله إلى سائر الناس، وليس هناك سلطة تشريعية في الإسلام لأحد من الناس فرداً كان أم جماعة. وإطلاق اسم التشريع على عمل المجتهدين، وإطلاق اسم المشرع على المجتهد أو ولي الأمر: إطلاق مجازي، لا حقيقي.

وقط أعطى الله عز وجل أولى الأمر وأهل الاجتهاد والشورى، الحق في وضع الأسس التنظيمية التي تحقق مصلحة الأمة، وتلبي حاجاتها، بما لا يتعارض مع نصوص الكتاب والسنة ومقاصد الشريعة وقواعدها الكلية.

والنظام في اللغة: يُطلق ويراد به التأليف والاتساق والترتيب^(٤).

والمراد بالنظام في اصطلاح العصر الحاضر: "مجموعة الأحكام التي اصطلاح شعباً ما على أنها واجبة الاحترام وواجبة التنفيذ لتنظيم الحياة المشتركة في هذا الشعب"^(٥).

وهذا المعنى لم يكن معروفا لدى فقهاء المسلمين الأوائل، إلا أن الفقهاء المعاصرين درجوا على استعمال هذا المصطلح، ومرادهم به: مجموعة الإجراءات والتدابير التي يُراد بها ضبط الأمور وإتقانها على وجه متفق مع مقاصد الشريعة الإسلامية وقواعدها الكلية، وصولاً لجلب المصالح للمجتمع المسلم ودرء المفاسد عنه^(٦).

وليعلم أن سن الأنظمة التي تنبر شؤون الناس وتنظيم أحوالهم جائز إذا كان مستجماً لضوابطه ويطلق عليه تنظيم ونظام وأنظمة ولا يطلق عليه تشريع وشريعة وشرع، يقول الشيخ محمد الأمين الشنقيطي عن حكم النظام الإداري:

"أما الإداري الذي يُراد به ضبط الأمور وإتقانها على وجه غير مخالف للشرع، فهذا لا مانع منه، ولا مخالف فيه من الصحابة فمن بعدهم، وقد عمل عمر رضي الله عنه من ذلك أشياء كثيرة ما كانت في زمن النبي صلى الله عليه وسلم ككتبه أسماء الجند في ديوان لأجل الضبط، ومعرفة من غاب ومن حضر... مع أن النبي صلى الله عليه وسلم لم يفعل ذلك ولم يعلم بتخلف كعب بن مالك عن غزوة تبوك إلا بعد أن وصل تبوك صلى الله عليه وسلم، وكاشترائه - أعني عمر رضي الله عنه - دار صفوان بن أمية وجعله إياها سجناً في مكة المكرمة، مع أنه صلى الله عليه وسلم لم يتخذ سجناً هو ولا أبوبكر رضي الله عنه.

فمثل هذه الأمور الإدارية التي تُفعل لإتقان الأمور مما لا يخالف

الشرع، لا بأس بها كتنظيم شؤون الموظفين وتنظيم إدارة الأعمال على وجه لا يخالف الشرع، فهذا النوع من الأنظمة الوضعية لا بأس به ولا يخرج عن قواعد الشرع من مراعاة المصالح العامة...^(٧).

وليعلم أن ثمة ضوابط لا بد من مراعاتها لسنّ الأنظمة الإدارية نجملها فيما يلي^(٨):

١- ألا تخالف هذه الأنظمة نصوص الكتاب وصحيح السنة والإجماع القطعي.

٢- أن تكون هذه الأنظمة متفقة مع قواعد الدين الكلية ومقاصده وغاياته العامة.

٣- أن يترتب على سنّ الأنظمة الإدارية مصلحة متحققة لا متوهمة، بمعنى أن يترتب على سنّ الأنظمة جلب مصلحة أو درء مفسدة.

٤- أن تكون المصلحة المترتبة على سنّ الأنظمة الإدارية، مصلحة كلية لا جزئية، بمعنى أن يترتب عليها جلب مصلحة أو درء مفسدة عن جمهور الناس، فلا يجوز سنّ هذه الأنظمة لتحقيق مصلحة خاصة بفرد أو أفراد قلائل.

٥- أن يضطلع بهذه المهمة أهل الشورى وهم لفيف من أهل العلم الشرعي والمأمونين النقات من أهل الخبرة والدراية، وهذا الضابط بمثابة الضمانة لمراعاة تطبيق الضوابط السابقة عن سنّ الأنظمة الإدارية والله أعلم.

المطلب الثاني: من يملك حق التشريع؟

إن تشريع الأحكام وما تبع ذلك من الأمر والنهي والتحليل والتحريم، سواء ما يتعلق بحال الفرد أو الأسرة أو الجماعة أو الدولة في جميع شؤون الحياة كل ذلك حق لله وحده لا شريك له.

وقد انعقد إجماع الأمة على أنه لا شرع إلا ما شرعه الله، ولا حلال إلا ما أحله الله، ولا حرام إلا ما حرّمه الله، ومن حاد عن ذلك فأحلّ ما حرّمه الله، أو حرّم ما أحله الله، أو رد شيئاً من حكمه أو أعطى غيره حق التحليل والتحريم، والإيجاب والندب فهو كافر بإجماع المسلمين^(١).

يقول شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله - : "والإنسان متى حلّ الحرام المجمع عليه أو حرّم الحلال المجمع عليه، أو بدلّ الشرع المجمع عليه، كان كافراً ومرتبداً باتفاق الفقهاء"^(٢).

وقال الغزالي: "وفي البحث عن المحاكم تبين أنه لا حكم إلا لله، ولا حكم للرسول ولا للسيد على العبد، ولا لمخلوق على مخلوق، بل كل ذلك حكم الله - تعالى - ووضعه لا حكم غيره"^(٣).

وقال الشوكاني: "اعلم أنه لا خلاف في كون الحاكم الشرع بعد البعثة، وبلوغ الدعوة"^(٤).

والأدلة على ما سبق كثيرة من أشهرها:

١- قوله تعالى: ﴿إِنَّ الْحُكْمَ لِلَّهِ آمَرَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ ذَلِكَ الدِّينُ الْقَيِّمُ وَلَكِنَّ

أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ﴾^(٥).

٢- وقوله تعالى: ﴿وَلِيٍّ وَلَا يَشْرِكُ فِي حُكْمِهِ أَحَدًا﴾^(٦).

٣- وما أخرجه أبو داود والنسائي عن أبي شريح رضي الله عنه أنه كان يُكنى أبا الحكم، فقال له النبي ﷺ: "إن الله هو الحكمُ وإليه الحكمُ" فقال: إن قومي إذا اختلفوا في شيء أتوني فحكمت بينهم، فرضي كلا الفريقين. فقال: "ما أحسن هذا. فمالك من الولد؟ قلت: شريح ومسلم وعبدالله، قال: فمن أكبرهم. قلت: شريح، قال: فأنت أبو شريح" ^(١٥).

والأدلة الدالة على أن التشريع حق مطلق لله كثيرة ^(١٦)، وفيما تقدم الكفاية إن شاء الله.

وعليه فالتشريع محض حق الله تعالى، وهو من خصائص ربوبيته، ومن لوازم ألوهيته ومقتضياتها، فمن ادعى الحق فيه فقد نازع الله في ربوبيته وألوهيته، كما أن الحكم بهذا التشريع واقعاً حياً في حياة الأفراد والمجتمعات أمر واجب وحتم لازم لا يجوز للمسلم أن يحيد عنه إلى غيره، وأما ما يكون من سن تنظيمات إدارية لا تتعارض مع الشريعة الإسلامية وفق الضوابط فلا شية فيها بيد أنها لا يُطلق عليها تشريعاً أو تشريعات وإنما هي تنظيم أو تنظيمات فحسب. والله تعالى أعلم.

المطلب الثالث: صور الديمقراطية ونقدها:

أولاً: تعريف الديمقراطية ونشأتها:

"الديمقراطية" هي في الأصل مصطلح يوناني إغريقي، وهو مركب من كلمتين (Demes) ومعناها الشعب، والثانية (Krates) ومعناها السلطة، فيكون المعنى الحرفي للديمقراطية هو: سلطة الشعب.

وتطلق الديمقراطية في العصر الحاضر ويراد بها: ممارسة الشعب للسلطة في الدولة باعتباره صاحب السيادة فيها ^(١٧).

وأول من مارس الديمقراطية هم الإغريق واليونانيون في مدينتي اسبرطة وأثينا حيث كانت تقوم في كل من المدينتين حكومة يطلق عليها اصطلاحاً اسم "حكومة المدينة" إلا أن هذه الصورة من صور الديمقراطية انتهت بانتهاء "حكومة المدينة" وإن ظلت محفوظة في ذاكرة أوروبا ككثير من المبادئ والقيم الإغريقية.

وقد عابت الديمقراطية إلى الظهور بشكل أكثر تطوراً في أعقاب الثورة الإنجليزية (١٦٤٢-١٦٤٩م) التي ظفرت بمجموعة من الحقوق الدستورية بعد سلسلة من المعارك السياسية والعسكرية انتهت بمحاكمة الملك تشارلز وإعدامه^(١٨).

ثم تبنى مجموعة من الفلاسفة مثل "جان جاك روسو" و "مونتسكيو" فكرة الديمقراطية وروجوا لها في كتاباتهم، وكان ذلك أحد أسباب اندلاع الثورة الفرنسية (١٧٩٨-١٧٩٣)، وقد كانت هذه الثورة موجهة ضد الطغیان الكنسي، وطغیان الملوك، وقد اقترن هذان المعنيان في شعار هذه الثورة: اشنفوا آخر ملك بأمعاء آخر قسيس، وقد كانت هذه الثورة بحق هي الميلاد الحقيقي للديمقراطية في عالم الواقع، حيث قضت على الملكية، وأقامت الجمهورية، وأعلنت دستوراً جديداً ضمنته إعلان الحقوق مقدرة "إن السيادة كلها مرتكزة في الأمة - الشعب - وليس لأي هيئة أو لأي شخص استعمال سلطة لم تكن الأمة مصدرها"، وعن فرنسا أخذت الدول الأخرى هذا المبدأ -الديمقراطي- الذي صار بسرعة تياراً جارفاً في مختلف دول العالم^(١٩).

ثانياً: صور تطبيق الديمقراطية:

تنقسم الديمقراطية السياسية أو التقليدية بالنظر إلى مدى وكيفية ممارسة الشعب للحكم والسلطة إلى ثلاثة أقسام^(٢٠).

أولاً: الديمقراطية المباشرة:

والمراد بها أن يقوم الشعب بممارسة السلطة بنفسه، وذلك عن طريق اجتماع المواطنين الذين يتمتعون بأهلية مباشرة الحقوق السياسية في هيئة مؤتمر عام ويقومون بسنّ القوانين وتعيين الموظفين والفصل في الخصومات، أي أن الشعب يمارس بنفسه السلطات الثلاث: التشريعية والتنفيذية والقضائية، ولكن تطبيق هذا النمط من الديمقراطية في الوقت الحاضر يكاد يكون مستحيلاً.

ثانياً: الديمقراطية النيابية:

والمراد بها أن يُحكم الشعب بواسطة نوابه الذين يختارهم ليمارسوا السلطة والحكم نيابة عنه وباسمه، ولمدة معينة، وهذا النمط الديمقراطي هو المطبق عملياً في الدول التي تتبنى الديمقراطية التقليدية، وذلك لتعذر تطبيق الديمقراطية المباشرة.

ثالثاً: الديمقراطية شبه المباشرة:

وتعتبر وسطاً بين الديمقراطية المباشرة والديمقراطية النيابية، فيشترك الشعب مع نوابه الذين اختارهم في ممارسة بعض مظاهر السلطة والتي تقتصر في الغالب على الجانب التشريعي، ومن وسائل الديمقراطية شبه المباشرة في تحقيق سيادة الشعب: الاستفتاء الشعبي بشأن قانون أقره البرلمان فيتم عرضه على الشعب لإقراره أو رفضه، ومنها: الاعتراض

الشعبي، الاقتراح الشعبي، وحق الناخبين في إقالة المنتخبين وغير ذلك من الوسائل.

ثالثاً: نقد الديمقراطية:

يمكننا أن نجمل أهم عيوب الديمقراطية فيما يلي^(٢١):

١- أن السيادة والسلطة في الديمقراطية ليست في يد الشعب حقيقة، وذلك لاستحالة ذلك من الناحية الواقعية، إذ الحكم في الحقيقة يكون من قبل أقلية من الشعب لا من جميع أو أغلب الشعب ومما يدل على ذلك ما يلي:

أ- أن انتخاب نواب الأمة لا يتم من قبل كل أفراد الشعب، بل من جزء منهم وهم الذين تتوفر فيهم صفات الناخب.

ب- عزوف جزء ممن تتوفر فيهم شروط الانتخاب عن المشاركة الفعلية في العملية الانتخابية، وبالتالي فإن من يفوز في الانتخابات، ليس من يحوز على أصوات أغلبية الشعب، وإنما من يحوز على أغلبية المشتركين في الاقتراع.

ت- إن اجتماعات البرلمان تكون صحيحة بحضور الأغلبية المطلقة (نصف الأعضاء زائد واحد)، كما أن قرارات البرلمان تعتبر صحيحة إذا وافقت عليها الأغلبية، وبالتالي فإن النتيجة النهائية صدور قوانين بقرار من أقلية ضئيلة من الأمة، وليست بقرارات الأمة ولا بقرارات أغليبتها.

ث- أن نواب الأمة لا يعبرون عن إرادة الأمة ولا يمثلونها، إذ أن الناخب يخضع في الغالب لإرادة الناخبين في دائرته الانتخابية، ويجاري رغباتهم وإن كان على حساب مصلحة الأمة، طمعاً منه في أن يعيدوا انتخابه، وهكذا يصبح النواب يمثلون مصالح متباينة هي مصالح الناخبين

وليس مصالح الأمة العامة، وبالتالي فلا يمكن اعتبارهم والحالة هذه نوابًا عن الأمة.

ج- أن الديمقراطية تنتقص الكفاءات وتقضي على المميزات الفردية، ولا تقيم للصفوة الممتازة أي وزن في التأثير على سير الأحداث، إذ أن الديمقراطية تعطي حق الانتخاب للعاجزين عن معرفة من يصلح لمنصب النيابة عن الأمة، بل إن المرشحين يخضعون لإرادة الحزب الذي ينتمون إليه، فينتخبون من يأمرهم الحزب بانتخابهم وإن كانوا لا يصلحون للنيابة عن الأمة.

٢- أن الديمقراطية تقضي على وحدة الأمة، وتفتتها إلى أحزاب متناحرة، وتكتلات متطاحنة، مما يؤدي في نهاية المطاف إلى الأضرار بالمصالح العامة للأمة.

٣- إيجاد طبقة ثرية مهيمنة، توظف اللعبة الديمقراطية لخدمة مصالحها ونفوذها، إذ أن من الحقائق المقررة أن المصالح المادية هي الدافع الوحيد والمحرك الرئيسي للعمل السياسي في الدول الديمقراطية.

٤- تزييف وتطوير الرأي العام عن طريق وسائل الإعلام -المكون الرئيسي للرأي العام- والتي تملكها الطبقة الرأسمالية، مما يضمن فوز المرشحين الموالين لها ونجاح مخططاتها.

٥- وأخيرًا فإن من الأمور المسلمة عند المتخصصين في الديمقراطية وأصولها النظرية والتطبيقية، أن الأساس القانوني والفكري للديمقراطية هو "مبدأ سيادة الأمة" بمعنى أن الأمة هي صاحبة "السلطة العليا الأمرة للدولة"، والتي لا تعرف بما تنظمه من علاقات، سلطة أعلى منها أو مساوية لها.

وهذا أساس باطل، بل هو كفر صراح بإجماع المسلمين. إذ إن تشريع الأحكام سواء ما يتعلق بحال الفرد أو الأسرة أو الجماعة أو الدولة، في جميع شئون الحياة، كل ذلك حق لله تعالى وحده لا شريك له. ولا شك أن الديمقراطية هي أحد صور الشرك الحديثة في الطاعة والانقياد أو في التشريع، حيث إنها تلغي سيادة الخالق - جل وعلا - وحقه في التشريع المطلق، وتجعله من حقوق المخلوقين.

المطلب الرابع: التعريف بالمجالس التشريعية:

يقصد بها: تلك المجالس التي يكون أعضاؤها نواباً للشعب في اختيار الحكومة ومراقبتها، وإقرار التشريعات الجديدة وسحب الثقة من الحكومة عند وجود المقتضي لذلك^(٢٢).

وتكون هذه المجالس في البلدان التي تطبق الديمقراطية ولا تكون هذه المجالس إلا عن طريق الانتخابات، وهي تلك العملية القانونية التي يختار فيها الشعب أشخاصاً يمثلونهم في المجالس التشريعية ونحوها^(٢٣).

وأما عملية الترشيح للأعضاء فتكون بتقسيم البلاد أو الدولة إلى عدة دوائر انتخابية أو مقاطعات، ثم تُقام الانتخابات في كل دائرة أو مقاطعة، وذلك بأن يرشح من يشاء نفسه شريطة أن يكون ممن تنطبق عليه الشروط وله أن يعمل لنفس ما يستطيع من دعاية يبين فيها أهم الأهداف التي يسعى لتحقيقها عند ترشيحه، ثم إذا تمت العملية الانتخابية في الدائرة ورشح الناس من يريدون يتم اختيار الأكثر أصواتاً، ولكل دائرة أو مقاطعة عدد من المقاعد، وذلك حسب عدد الناخبين، ثم يُنتخب المجلس التشريعي للدولة كلها من خلال الفائزين في كل دائرة أو مقاطعة^(٢٤). ومما يجدر التنبيه عليه أن

العضو الجديد في البرلمان أو المجالس التشريعية لا بد أن يمر بعدة أمور قبل أن ينضم إلى هذه المجالس من أبرزها وأهمها:

أ- الموافقة المسبقة على الشكل والمضمون الدستوري القائم بالفعل.

ب- الموافقة على الطريقة التي يُعدُّ بها التشريعات الجديدة وهي الخضوع لمبدأ القبول والرفض حسب الأغلبية، وكذلك توقف القرار على موافقة رئيس الدولة.

ت- القسم (اليمين الدستورية): "أقسم بالله العظيم أن أكون مخلصاً للوطن ورئيس الدولة وأن أحترم الدستور وقوانين الدولة وأنود عن حريات الشعب ومصالحه وأمواله وأؤدي أعمالي بالأمانة والصدق" (٢٥).

وعلى كلٍ فهذه المجالس التشريعية تكون في البلدان التي تطبق الديمقراطية فهي من إفرات الديمقراطية وأحد فصول اللعبة الديمقراطية وقد تبين معنا عدم مصداقية هذه المجالس في تمثيل الشعب والأمة وذكرنا بعض ما عليها من نقود في المطلب السابق والله تعالى أعلم.

• المبحث الثاني: حكم المشاركة في المجالس التشريعية

المطلب الأول: أسباب الاختلاف في حكم هذه المسألة:

هناك جملة من الأسباب أدت إلى الاختلاف في حكم المشاركة في المجالس التشريعية منها:

١- أن بعض العلماء والمفكرين الإسلاميين يرون وجوب اقتفاء المنهج الذي سلكه النبي ﷺ في تكوين الدولة الإسلامية، باعتباره المنهج المثالي الذي ينبغي على الجماعات الإسلامية المعاصرة أن تسلكه، ويتمثل هذا المنهج في الخطوات التالية (٢٦):

أ- بدأ النبي ﷺ بدعوة الناس في مكة المكرمة حتى تكونت قاعدة صلبة من المسلمين وهم: المهاجرون.

ب- لم يقبل النبي ﷺ الملك الذي عرض عليه من قبل قريش، لأنه سيكون -حالة قبوله له- ولياً من قبل الجاهلية، ولن يكون له نفوذ على المشركين، لعدم وجود قاعدة آمنة يعتمد عليها في تطبيق شريعة الله، ولن يسمح المشركون له بذلك بدليل أنهم رفضوا أن يقولوا: لا إله إلا الله، لأنهم وجدوا فيها إسقاطاً لكل نفوذهم.

ت- لم يخض النبي ﷺ حرباً على الجاهلية، لإقامة الدولة الإسلامية.

ث- اختار الله لرسوله ﷺ المدينة المنورة لتكون مهاجراً له، وقاعدة ينطلق منها، ويأوي إليها هو وأصحابه في مواجهة الجاهلية، وقد أمدت دار الهجرة للدولة الفتية بالطاقات اللازمة لنصرة الإسلام وحماية البلاد والعباد، وبذلك تم لرسول الله ﷺ ما أرد ووصل إلى الحكم بهذه الطريقة.

هذه هي الخطوات العملية التي وصل بها الإسلام إلى الحكم، وهذا التصور لطريقة الوصول هو قاعدة الذين يفتنون بعدم جواز المشاركة في المجالس التشريعية كطريقة من طرق الوصول إلى الحكم الإسلامي.

بينما يرى آخرون من العلماء والمفكرين، أن الصورة المثالية التاريخية الآنفة الذكر، ليس لها فرصة التحقق في الواقع المعاصر، نظراً للفروق بين واقع الحركات الإسلامية المعاصرة، وواقع الدعوة الإسلامية الأولى من جانب، وبين واقع الجاهلية الأولى -ذات السلطات المحدودة- وواقع الجاهلية المعاصرة التي يغطي نفوذها كل مكان، من جانب آخر.

وبالتالي فليس أمام الحركات الإسلامية حتى تكون ضمن دائرة التأثير،

إلا الانخراط في اللعبة الديمقراطية، والمشاركة في المجالس التشريعية لإنقاذ ما يمكن إنقاذه، وتغيير ما يمكن تغييره، ولدفع أكبر الضررين بارتكاب أخفهما (٢٧).

١- أما السبب الثاني من أسباب الاختلاف في حكم هذه المسألة فهو: تفاوت الأنظار في تقدير المصالح والمفاسد المترتبة على المشاركة في المجالس التشريعية.

فإنما يرى المؤيدون للمشاركة، أن هناك مصالح حقيقية كبرى يمكن تحقيقها من خلال المشاركة، وهذه المصالح تزيو على المفسد، يرى المعارضون أن هذه المصالح مصالح موهومة، وأن مفاسد المشاركة أكثر من مصالحها.

والمصالح التي يمكن تحقيقها من وجهة نظر المؤيدون هي:

أ- تحكيم الشريعة في جميع شئون الحياة.

ب- الإصلاح حسب الاستطاعة.

ت- عدم تمكين أعداء الله من الانفراد بمواقع التوجيه، وهذا هدف احترازي لحماية الدعوة وحاملها.

ث- نشر الدعوة الإسلامية من خلال أكبر منبر إعلامي، وفي ظل حصانة برلمانية.

ج- الدفاع عن حقوق المسلمين وصيانة أعراضهم والذب عنهم وفضح مخططات الأعداء (٢٨).

أما المفاسد المترتبة على المشاركة في المجالس التشريعية، فمن وجهة نظر المعارضين فيمكن تلخيصها في الآتي:

١- أن وسيلة المشاركة في المجالس التشريعية، وسيلة بدعية محرمة، لأن الذين يسلكون هذا الطريق لا بد لهم من المرور بعدة مراحل منها:

أ- الموافقة المسبقة والمعلنة على الشكل والمضمون الدستوري القائم، وأداء القسم على احترام الدستور، وإن كانوا في حقيقة الأمر يريدون تغييره مستقبلاً^(٢٩).

وباستقراء الدساتير الصادرة في البلاد العربية والإسلامية، نجد أن أغلبها قد نصَّ بصراحة على جعل السيادة للشعب، كما أنه باستقراء الواقع العملي في هذه البلاد، نجد أن إقصاء الشريعة وتحكيم القوانين الوضعية هي السمة البارزة على أنظمة الحكم فيه، وأن فصل الدين عن الدولة هو الواقع العملي المستيقن في ظل هذه الأنظمة^(٣٠).

وإن كانت هناك نصوص في أغلب هذه الدساتير تنص على أن الإسلام هو دين الدولة، وأنه المصدر الرئيس للتشريع، إلا أن هذه النصوص لا ترتب على الدولة أي التزام بتطبيق أحكام الشريعة الإسلامية، وما هي إلا بمثابة تحية كريمة للعقيدة الدينية التي تدين بها الأغلبية، أو بمثابة كفارة تقدمها الدولة لعدم التزام الشريعة الإسلامية في تشريعاتها^(٣١).

ب- الموافقة على التحاكم لغير شرع الله إلى أن تتم الموافقة على تحكيم الشريعة الإسلامية^(٣٢).

ت- طرح شرع الله للتصويت النيابي.

ث- إذا تمت موافقة المجلس على تحكيم الشريعة الإسلامية، يعرض قرار المجلس على رئيس الدولة: فأما أن يوافق وهذا ما لم يحدث قط- وإما أن يرفض، وأما أن يجمد القرار^(٣٣).

إلى آخر هذه السلسلة الطويلة من التجاوزات العقدية، ومذاهنة المخلوقين، وتمييع قضايا العقيدة، ما يجعل أصل المشاركة انتهاك صارخ لضرورة حفظ الدين، بل هو تفريط في حدوده وهدم لشرائعه^(٣٤).

٢- ومن مفاصد المشاركة، إضاعة أكبر قدر ممكن من الجهد والمال والوقت في سبيل كسب الأصوات، مما يعود بالسلب على جانب الدعوة إلى الله، والتي هي الوظيفة الأساسية للأنبياء عليهم السلام ولأتباعهم^(٣٥).

٣- المساعدة على تثبيت أركان الأنظمة الطاغوتية المترقعة بالديمقراطية^(٣٦).

٤- التلبس على المسلمين من خلال إضفاء لبوس إسلامي على أنظمة غير إسلامية^(٣٧).

٥- الرضا بواقع الأنظمة الديمقراطية الحاكمة بغير ما أنزل الله، والملغي للجهاد في سبيل الله والمكرس للأقليمية السياسية والجغرافية^(٣٨).

المطلب الثاني: عرض الأقوال في المسألة بادلتها:

أولاً: عرض الأقوال:

بناء على ما سبق بيانه من أسباب الاختلاف في المسألة، فقد اختلف العلماء المعاصرون في حكم المشاركة في المجالس التشريعية في ظل الأنظمة الديمقراطية على قولين.

القول الأول: جواز المشاركة في هذه المجالس إذا ترتب عليها مصالح

تربو على المفاصد، وممن ذهب إلى هذا القول: العلامة أحمد شاكر^(٣٩)، والشيخ عبدالعزيز بن باز^(٤٠)، والشيخ محمد بن صالح العثيمين^(٤١)، والشيخ صالح الفوزان^(٤٢)، والدكتور عمر الأشقر^(٤٣)، والشيخ عبدالرحمن بن

عبد الخالق^(٤٤)، وهو يظهر من قول العلامة عبدالرحمن بن سعدي^(٤٥)، وأما الشيخ الألباني فيرى جواز التصويت للمرشحين الإسلاميين إذا كان في المرشحين من يعادي الإسلام وذلك من باب دفع المفسدة الكبرى بالمفسدة الصغرى كما يقول الفقهاء^(٤٦).

القول الثاني: حرمة المشاركة في المجالس التشريعية مطلقاً، وممن ذهب إلى هذا القول الدكتور علي بن سعيد الغامدي^(٤٧)، والشيخ عبدالغني الرحال^(٤٨).

ثانياً: عرض الأدلة:

أدلة المجيزين:

استدل من ذهب إلى جواز المشاركة بالآتي:

١- أن المشاركة في هذه المجالس وسيلة لتحقيق مصالح عظيمة للدعوة الإسلامية ولعموم المسلمين سمع التسليم بتفاوت إمكان تحقيق هذه المصالح من بلد لآخر - ومن ذلك:

أ- يمكن بالمشاركة الاعتراض على التشريعات المخالفة للإسلام، وتقديم مشاريع قوانين مستمدة من الشريعة الإسلامية، لتكون بديلاً عن القوانين الوضعية، ولا ريب أن هذا من تغيير المنكر الذي أمرنا به ديننا، كما أن المشاركة في هذه المجالس هي الوسيلة الوحيدة المأمونة لتغيير هذه القوانين، فإنها تكون والحالة هذه واجبة، لأن ما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب^(٤٩).

ب- في المشاركة تمكين للدعاة إلى الله من بيان حكم الإسلام في كثير من القضايا، والصدع بالحق وإقامة الحجة على أعضاء هذه

المجالس، وهذا باب عظيم من أبواب الدعوة التي أوجبها الله علينا.
 ت- إن أعضاء المجالس التشريعية تكسبهم عضوية هذه المجالس
 حصانة تسمى "بالحصانة البرلمانية" وبالتالي فلا سلطان لأي هيئة
 حكومية عليهم، ومن ثمَّ فإنه يمكن للإسلاميين أن يوظفوا هذه الحصانة
 في إنكار المنكر والدعوة لله^(٥٠).

ث- يمكن لأي عضو من أعضاء المجالس التشريعية أن يستجوب
 أي وزير يصدر عنه ما يخالف الشريعة الإسلامية، لأن كل وزير
 مسئول أمام مجلس الأمة عن تقصير وزارته وتجاوزاتها بل وللنائب
 المسلم أن يطالب بسحب الثقة من الوزير، وإذا قرر المجلس سحب الثقة
 يعتبر الوزير معزولاً من تاريخ صدر القرار.

٢- أن المشاركة في المجالس التشريعية في ظل الأنظمة الديمقراطية
 مشروع بالقياس الأولوي على تولي الولايات العامة في الدول الكافرة، وذلك
 أن صاحب الولاية العامة -كالوزارة مثلاً- يكون ملزماً بتطبيق ما يصدر
 عن السلطة التشريعية من قوانين، وليس له الحق في تعطيلها أو الاعتراض
 عليها، كما أنه ملزم بتنفيذ سياسة حكومته، بخلاف عضو المجلس التشريعي،
 فإنه لا يُرغم -حسب النظام الديمقراطي- على التصويت على ما لا يقتنع به
 من قوانين، بل من حقه أن يعترض على أي قانون ويعترض كل
 مسئول في السلطة التنفيذية ممتعاً بالحصانة البرلمانية التي تجعله فوق
 المسائلة.

وبالتالي فإن الموقف الشرعي لعضو المجلس التشريعي أكثر سلامة من
 وأمناً في دينه من صاحب الولاية العامة كالوزير ونحوه^(٥١).

وأما الأدلة على جواز تولي الولايات العامة في ظل الأنظمة الكفرية - وهو الأصل المقيس عليه في القياس الأولوي سالف الذكر - فمنها:

أ- مشاركة يوسف عليه السلام في الوزارة في ظل مجتمع مشرك، وبطلب منه لما رأى من نفسه الأهلية لذلك العمل، فقال للملك: ﴿قَالَ اجْعَلْنِي عَلَى خَزَائِنِ الْأَرْضِ إِنِّي حَفِيظٌ عَلَيْهَا﴾^(٥٢)، ومع أن هذا من شرع من قبلنا، إلا أنه حجة على الصحيح إذ لم يكن في شرعنا ما يخالفه.

ويقول شيخ الإسلام معلقاً على تولي يوسف عليه السلام للوزارة: "...ومن هذا الباب تولي يوسف الصديق، على خزائن الأرض لملك مصر، بل ومسألته أن يجعله على خزائن الأرض، وكان هو وقومه كفاراً... ومعلوم أنه مع كفرهم لا بد أن يكون لهم عادة وسنة في قبض الأموال، وصرفها على حاشية الملك وأهل بيته وجنده ورعيته، ولا تكون تلك سنة جارية على سنة الأنبياء وعلمهم، ولم يكن يوسف يمكنه أن يفعل كل ما يريد، وهو ما يراه من دين الله فإن القوم لم يستجيبوا له، لكن فعل الممكن من العدل والإحسان، ونال بالسلطان من إكرام المؤمنين من أهل بيته ما لم يكن يمكن أن يناله بدون ذلك، وهذا كله داخل في قوله: ﴿فَأَثَرُوا اللَّهَ مَا سَطَعْتُمْ﴾^(٥٣)."

ب- الاستدلال بقصة النجاشي حيث إنه كان مسلماً، ومع ذلك فإنه كان ملكاً على مجتمع كافر، ولم يستطع أن يحكم في قومه بحكم الله، وأقره النبي ﷺ على ذلك، وصلى عليه حين بلغه وفاته، فدل ذلك على مشروعية تولي الولايات في ظل الأنظمة الكافرة.

وفي هذا الصدد يقول شيخ الإسلام ابن تيمية: "...وكذلك النجاشي هو وإن كان ملك النصارى، فلم يطعه قومه في الدخول في الإسلام، ولهذا لما

مات لم يكن هناك أحد يصلي عليه، فصلّى عليه النبي ﷺ بالمدينة -إلى أن قال رحمه الله- وكثير من شرائع الإسلام لم يكن دخل فيها لعجزه عن ذلك، فلم يهاجر ولم يجاهد ولا حج البيت، بل قد روي أنه لم يصل الصلوات الخمس ولا يصوم شهر رمضان، ولا يؤدي الزكاة الشرعية، لأن ذلك كان يظهر عند قومه فينكرونه عليه وهو لا يمكنه مخالفتهم.. والنجاشي ما كان يمكن أن يحكم بحكم القرآن فإن قومه لا يقرّونه على ذلك..."^(٥٤).

٣- أن المشاركة في عضوية المجالس التشريعية مشروع، لأن مصلحته راجحة على مفسدته، فإننا وإن كنا نعتزّ بأن المشاركة في مثل هذه المجالس، فيه من المفساد ما لا يخفى، إلا أنه قد ترتب على المشاركة فيها من المصالح العظيمة ما يكون راجحاً على المفساد الملازمة لتلك المصالح، وكما هو منقرّر في أصول الشريعة أنه إذا تعارضت المصلحة والمفسدة قدّم أرجحهما^(٥٥).

يقول شيخ الإسلام -رحمه الله-: "فالتعارض إما بين حسنتين لا يمكن الجمع بينهما، فتقدم أحسنهما بتقويت المرجوح، وإما بين سيئتين لا يمكن الخلو منهما، فيدفع أسوأهما باحتمال أدناهما، وإما بين حسنة وسيئة لا يمكن التفريق بينهما، بل فعل الحسنة مستلزم لوقوع السيئة، وترك السيئة مستلزم لترك الحسنة، فيرجح الأرجح من منفعة الحسنة ومضرة السيئة"^(٥٦).

فالمشاركة في عضوية المجالس التشريعية من الأمور التي قد تربو مصلحتها على مفسادها، وبذلك تكون من الوسائل التي يُمكن الله بها، وفي هذا يقول ابن سعدي -رحمه الله- عند كلامه على الفوائد المتحصلة من قوله تعالى: ﴿قَالُوا يَا شُعَيْبُ مَا نَفَقَهُ كَثِيرًا مِمَّا تَقُولُ وَإِنَّا لَنَرَاكَ فِينَا ضَعِيفًا وَلَوْلَا هَٰهُنَا لَمَرَجْنَاكَ وَمَا

أَنْتَ عَلَيْنَا بَعِثْنِي^(٥٧): ومنها "أن الله يدفع عن المؤمنين بأسباب كثيرة، قد يعلمون بعضها، وقد لا يعلمون شيئاً منها، وربما دفع عنهم بسبب قبيلتهم وأهل وطنهم الكفار، كما دفع الله عن شعيب رجم قومه بسبب رهطه، وأن هذه الروابط التي يحصل بها الدفع عن الإسلام والمسلمين لا بأس بالسعي فيها، بل ربما تعين ذلك، لأن الإصلاح مطلوب، على حسب القدرة والإمكان. فعلى هذا لو سعى المسلمون الذين تحت ولاية الكفار، وعملوا على جعل الولاية جمهورية، يتمكن فيها الأفراد والشعوب، من حقوقهم الدينية والدنيوية، لكان أولى من استسلامهم لدولة تقضي على حقوقهم الدينية والدنيوية، وتحرص على إبادتهم وجعلهم عملاً وخداماً لهم.

نعم إن أمكن أن تكون الدولة للمسلمين، هم الحكام، فهو المتعين، ولكن لعدم إمكان هذه المرتبة، فالمرتبة التي فيها دفع ووقاية للدين والدنيا، مقدمة، والله أعلم^(٥٨).

٤- أن المشاركة في المجالس التشريعية وإن كان محرماً، إلا أنه ليس محرماً لذاته، وإنما تحريمه من باب سد الذريعة، ومن القواعد المقررة في باب سد الذرائع - ما ذكره شيخ الإسلام ابن تيمية وتلميذه ابن القيم -: "ما حُرِّمَ سداً للذريعة يُباح للحاجة والمصلحة الراجحة"^(٥٩).

أدلة المانع:

استدل من ذهب إلى عدم جواز المشاركة في المجالس التشريعية في ظل الأنظمة الديمقراطية بالآتي:

١- أن المجالس التشريعية في ظل الأنظمة الديمقراطية، مجالس طاغوتية كفرية مهمتها الأساسية الانفراد بسلطة التشريع التي هي حق لله

وحده، وبالتالي فإن المشاركة فيها إقرار للكفر، وركون لظالمين، وطاعة للكفار، ومجارة للكارهين لما أنزل الله وقد نهى الله تعالى عن ذلك في قوله: ﴿وَأَسْتَفْتِ كَمَا أَمَرْتُ وَمَنْ تَابَ مَعَكَ وَلَا تَطْغَوْا إِنَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ* وَلَا تَرْكُنُوا إِلَى الَّذِينَ ظَلَمُوا فَتَمَسَّكُمُ النَّارُ وَمَا لَكُم مِّنْ دُونِ اللَّهِ مِنْ أَوْلِيَاءَ ثُمَّ لَا تُنصَرُونَ﴾ (٦٠).

٢- أن في هذه المجالس أناس يتناولون على شرع الله ويستهزئون به، لكونها تضم شرائح حزبية متعددة من ملل الكفر ونحله، وقد نهى الله عن الجلوس في المجالس التي يخوض أهلها في آيات الله ويستهزئون بما أنزل الله، حيث يقول: ﴿وَقَدْ نَزَّلَ عَلَيْكُمْ فِي الْكِتَابِ أَنْ إِذَا سَمِعْتُمْ آيَاتَ اللَّهِ يَكْفِرُ بِهَا وَيَسْتَهْزِئُ بِهَا فَلَا تَعْدُوا مَعَهُمْ حَتَّى يَخُوضُوا فِي حَدِيثٍ غَيْرِهِ وَإِذَا مَثَلُهُمْ﴾ (٦١) وقال جل من قائل: ﴿وَإِذَا مَرَأَتُ الَّذِينَ يُخَوضُونَ فِي آيَاتِنَا فَأَعْرِضْ عَنْهُمْ حَتَّى يَخُوضُوا فِي حَدِيثٍ غَيْرِهِ وَإِمَّا يُنسِئَنَّ الشَّيْطَانُ فَلَا تَعْدُ بَعْدَ الذِّكْرِ مَعَ الْقَوْمِ الظَّالِمِينَ﴾ (٦٢).

٣- أن مفسدة المشاركة في المجالس التشريعية أكبر من المصلحة، فهو وإن كان يحقق بعض المصالح الجزئية، إلا أن ما يترتب عليه من المفساد أكبر، وما كان هذا حاله فإن حكمه التحريم، لقوله تعالى في الخمر والميسر: ﴿قُلْ فِيهَا إِثْمٌ كَبِيرٌ وَمَنَافِعُ لِلنَّاسِ وَإِنَّهُمَا أَكْبَرُ مِنْ نَّفْعِهِمَا﴾ (٦٣).

ومن أبرز المفساد المترتبة على المشاركة:

أ- أننا نقول ونعلن أن الحكم بغير ما أنزل الله حرام وباطل، ثم نعود بعد ذلك ونشارك فيه فنخالف أفعالنا بأقوالنا، وفي هذا ما فيه من تميع هذه القضية العقديّة الكبرى.

ب- كما أن من المفساد، أنه لا يوجد نظام ديمقراطي إلا ويطلب من

النواب أداء القسم على الولاء للنظام الحاكم، فما موقف النائب المسلم حين يطلب منه أداء يمين الولاء لنظام يحكم بغير ما أنزل الله^(٦٤).

٤- أنه وجد في العهد المكي ما يشبه المجالس التشريعية، وهو ما كان يسمى ذلك الوقت بـ "دار الندوة"، ومع ذلك فلم يشارك النبي ﷺ في هذه الدار لتغيير المجلس إلى الاتجاه الإسلامي^(٦٥).

ومن القواعد المقررة عند أهل العلم "أن كل أمر وجد سببه على عهد النبي ﷺ ولم يفعله، ففعله الآن بدعه"^(٦٦).

٥- أن المشاركة في المجالس التشريعية تكريس للنظام الذي يحكم بغير ما أنزل الله^(٦٧) وهذا التعاون على الإثم والعدوان، الذي نهى الله عنه في قوله: ﴿وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ﴾^(٦٨).

٦- أن التجربة قد أثبتت فشل الإسلاميين في الوصول إلى الحكم عن طريق خوض اللعبة الديمقراطية ممثلة في المشاركة في المجالس التشريعية، بل كلما اقتربوا من الوصول إلى الحكم، قطع العلمانيون عليهم الريق وأزاحوهم عن طريق الانقلابات العسكرية^(٦٩).

المطلب الثالث: الترجيح:

وبعد العرض السابق لأدلة الفريقين فإن الذي يظهر - والله تعالى أعلم - أن المشاركة في عضوية المجالس التشريعية في ظل الأنظمة الديمقراطية، وإن كان الأصل فيه المنع إلا أنه يتوجه القول بجوازه كوسيلة من وسائل التغيير، إذا غلب على ظن المتصدرين لهذا الأمر أن المشاركة في هذه المجالس يجلب للإسلام والمسلمين مصلحة راجحة، أو يدرأ عنهم مفسدة راجحة.

مع التأكيد على أن جواز المشاركة يتوقف - من وجهة نظري - على الشروط الآتية:

١- أن تكون المشاركة بقصد نصره الحق وتخفيف الظلم، وتقليل الفساد، ولا بد للنائب المسلم من استحضار هذه النية الصالحة.

٢- أن الاعتراض على شريعة الله، أو إقرار أي تشريع يضاد حكم الله كفر بواح ونفاق صراح، وهذه المعاني من الثوابت العقدية التي لا مجال فيها للترخص أو التمثل، ولا تتور في فلك التقديرات السياسية، التي تقوم على أساس الموازنة بين المصالح والمفاسد إذ لا مفسدة أعظم من الكفر، ولا مصلحة أعظم من دفعه^(٧٠).

٣- أن معقد الولاء والبراء هو الإسلام لا غير، ولا يجوز بأي حال من الأحوال أن يتورط حملة الشريعة -ممن شاركوا في مثل هذه المجالس- في تحالفات ومهادنات تفقدهم تميزهم، ويجرون بعدها إلى تنازلات وترخصات مخزية، قد تكون سببا في حبوط أعمالهم وهم لا يشعرون^(٧١).

٤- أن جواز وجود المسلم في هذه المجالس ابتداءً ودوامًا منوط بقيامه بواجب الدعوة إلى الله، والانتصار لشرعه، ومولاة أهل الإسلام وتعريه خصومه، وأنه في الوقت الذي يشعر فيه بأنه عاجز عن القيام بهذه المهمة، فإنه يجب عليه اعتزال هذه المواقع لأن استمراره في هذه المجالس - والحالة هذه - مشاركة لأصحابها في إثم التشريع بغير سلطان من الله، وادعاء الربوبية على الناس من دون الله^(٧٢).

٥- عدم حصر العمل الإسلامي في هذا المسار، بل يجب أن تكون

هناك مسارات أخرى لتبليغ الدين وتعبيد الناس لله، ولهذا فإن ما تنتهجه بعض الجماعات الإسلامية من اختزال لجهودها في هذا المسار خطأ ظاهر، لكون هذا المسار غير مأمون العواقب، فقد تختلف قواعد اللعبة ويكون من مصلحة الحكومات المتبرقة بالديمقراطية أن تهتمش دور الجماعات الإسلامية، وبالتالي تذهب جهود هذه الجماعات هباءً منثوراً.

وختاماً.. فإن هذه المسألة من المسائل الاجتهادية التي تدور في فلك السياسة الشرعية وفقه الموازنة بين المصالح والمفاسد، ويختلف الحكم فيها باختلاف الأزمنة والأمكنة والأحوال، وإنما يكون الحكم فيها للعلماء الراسخين الذين جمعوا بين العلم والعمل وحسن المعتقد، ولا مدخل فيها للعوام وأشباههم، والله تعالى أعلم.

• الخاتمة:

الحمد لله الذي بنعمه تتم الصالحات، والصلاة والسلام على المبعوث بالهدى والبيّنات، وعلى آله وصحبه أولي الفضل والمكرّمات.. وبعد:

ففي نهاية هذا البحث أطرح بين يدي القارئ الكريم أهم نتائجه التي توصلت إليها:

١- أن ثمت فرق بين التشريع والتنظيم، فالتشريع حق لله تعالى لا يشرك فيه غيره، بخلاف التنظيم فقد أعطى الله عز وجل أولي الأمر وأهل الاجتهاد والشورى الحق في وضع الأسس التنظيمية التي تحقق مصلحة الأمة، وتلبي حاجاتها بما لا يتعارض مع نصوص الكتاب والسنة ومقاصد الشريعة وقواعدها الكلية.

- ٢- أن الديمقراطية بصورها المختلفة هي أحد صور الشرك الحديثة في الطاعة والانقياد أو في التشريع، حيث إنها تلغي سيادة الخالق -جل وعلا- وحقه في التشريع المطلق، وتجعله من حقوق المخلوقين.
- ٣- أن المجالس التشريعية ما هي إلا إفراز من إفرازات الديمقراطية والتي في حقيقة الأمر تفقد مصداقيتها وتمثيلها للشعب والأمة.
- ٤- أن ثمة أسباب أدت إلى الاختلاف في حكم المشاركة في المجالس التشريعية من أبرزها التفاوت في تقدير المصالح والمفاسد في ذلك بين المجيزين والمانعين.
- ٥- إن لكل من المجيزين والمانعين أدلته التي يراها مرجحة لقوله، والذي يظهر لي والله تعالى أعلم أن المشاركة في عضوية هذه المجالس جائزة بشروط جاء ذكرها في آخر البحث، وإن كان الأصل المنع والله تعالى أعلم.
- وختامًا: فإن هذه المسألة من المسائل الاجتهادية التي تدور في فلك السياسة الشرعية وفقه الموازنة بين المصالح والمفاسد، ويختلف الحكم فيها باختلاف الأزمنة والأمكنة والأحوال.
- والحكم فيها إنما يكون للعلماء الراسخين الذين جمعوا بين العلم والعمل وحسن المعتقد.
- هذا وأسأل الله تعالى بمنه وكرمه أن يهبنا علمًا نافعًا وعملاً صالحًا وقولاً سديدًا ورأيًا رشيدًا والله تعالى أعلم وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

• حواشي البحث:

- (١) لسان العرب، لابن منظور، (شرع) (٨٦/٧-٨٧)، المعجم الوسيط (شرع) (٤٧٩/١).
- (٢) انظر: السلطات الثلاث في الإسلام لعبد الوهاب خلاف (ص ٧٩)، المقاصد العامة للتشريع، د. يوسف عالم، (ص ٢١)، أصول الفقه الإسلامي للزحيلي (٩٤٢/٢).
- (٣) انظر: مجموع الفتاوى، لابن تيمية (٣٠٨/١٩-٣٠٩)، (٣٩٥/٣٤).
- (٤) انظر اللسان (نظم) (١٩٦/١٤).
- (٥) نظام الحكم في الإسلام للعربي (ص ٢١).
- (٦) انظر: أصول نظام الحكم في الإسلام. د/ فؤاد عبد المنعم (ص ١١).
- (٧) أضواء البيان، للشنقيطي: (٦٦/٤).
- (٨) أنظر: الإسلام وأوضاعنا السياسية، لعبد القادر عودة، (ص ٢٣٣-٢٣٤)، المدخل إلى علم السياسة الشرعية، د. عبد العال عطوة، (ص ٧٢)، علم أصول الفقه لعبد الوهاب خلاف (ص ٨٦).
- (٩) انظر: أضواء البيان، للشنقيطي، (٦٥/٤)، نظرية السيادة للصاوي (ص ٣٧).
- (١٠) مجموع الفتاوى، لابن تيمية، (٢٦٧/٣).
- (١١) المستصفى، للغزالي (٨/١).
- (١٢) إرشاد الفحول، للشوكاني، (ص ٦٢).
- (١٣) سورة يوسف، آية (٤٠).
- (١٤) سورة الكهف، آية (٢٦).
- (١٥) أخرجه أبو داود، كتاب الأدب، باب في تغيير الاسم القبيح، ح (٤٩٤٥) والنسائي، كتاب آداب القضاة، باب إذا حكموا رجلاً بينهم، ح (٥٤٢٠). وصححه الألباني في إرواء الغليل (٢٣٧/٨) برقم (٢٦١٥). وأبوشريح هو: خويلد بن عمرو الخزاعي الكعبي، مشهور بكنيته، أسلم قبل فتح مكة وتوفي بالمدينة سنة ٦٨ هـ، انظر: الاستيعاب، لابن عبد البر (٣٧/٢)، تقريب التهذيب، لابن حجر (٤١٤/٢).
- (١٦) للاطلاع على مزيد من الأدلة في هذا الباب، انظر: أضواء البيان، للشنقيطي (٦٥/٤-٦٦)، الحكم بغير ما أنزل الله للمحمود (ص ٥٣-٦٩): نظرية السيادة للصاوي (ص ٣٧-٦٠).

- (١٧) انظر: مذاهب فكرية معاصرة، لمحمد قطب (١٧٨)، الديمقراطية وموقف الإسلام منها، لمحمد نور الرهوان (١٧-١٩).
- (١٨) انظر: الديمقراطية وموقف الإسلام منها، للرهوان، ص (٣٠-٣٣)، نظام الشورى في الإسلام ونظم الديمقراطية المعاصرة، د. عبدالكريم زيدان، ص (٢٤٧).
- (١٩) انظر: التعددية السياسية في الدولة الإسلامية، د. صلاح الصاوي (ص٥)، نظام الشورى في الإسلام ونظم الديمقراطية المعاصرة، د. عبدالكريم زيدان (ص٢٤٧).
- (٢٠) انظر: النظم السياسية د/ محمد كامل (ص١٩٣-٥٠٣) الديمقراطية وموقف الإسلام منها، للرهوان: (ص٤٩-٥٦).
- (٢١) انظر: النظم السياسية والقانون الدستوري، د. سليمان الطماوي (ص١٤٢-١٥٤) العلمانية د/ سفر الحوالي (ص٢٠٤-٢٥٢)، نظام الشورى في الإسلام ونظم الديمقراطية المعاصرة، د. عبدالكريم زيدان (ص٢٥٣-٢٦٠)، نظرية السيادة وأثرها على شرعية الأنظمة الوضعية، د. صلاح الصاوي (ص٣٨-١١-٧٢).
- (٢٢) انظر: الإسلاميون وسراب الديمقراطية، لعبد الغني الرحال (ص٣٨).
- (٢٣) انظر: الإسلاميون وسراب الديمقراطية، للرحال (ص٤١)، وتتوير الظلمات بكشف مفاصد الانتخابات، لمحمد الإمام (ص١٦).
- (٢٤) انظر: تتوير الظلمات بكشف مفاصد الانتخابات، للإمام (ص٣٣).
- (٢٥) انظر: الإسلاميون وسراب الديمقراطية، للرحال (٨١).
- (٢٦) انظر: حكم المشاركة في الوزارة والمجالس النيابية، د. عمر سليمان الأشقر (ص ١٨/١٧).
- (٢٧) انظر: حكم المشاركة في الوزارة والمجالس النيابية، د. عمر الأشقر (٢٤-٢٥).
- (٢٨) انظر: الإسلاميون وسراب الديمقراطية، للرحال (ص٥٦)، فقه الشورى، د. علي سعيد الغامدي (ص٢٢٨-٢٢٩).
- (٢٩) انظر: الإسلاميون وسراب الديمقراطية، للرحال (ص٧٩).
- (٣٠) انظر: نظرية السيادة للصاوي (ص٢٨).
- (٣١) انظر: أزمة الفكر الإسلامي في العصر الحديث، د. عبد الحميد متولي (ص ٢٣).

- (٣٢) انظر: الإسلاميون وسراب الديمقراطية، للرحال (ص ٧٩).
- (٣٣) انظر: المصدر السابق.
- (٣٤) انظر: المصدر السابق (ص ٨٨).
- (٣٥) انظر: فقه الشورى، د. علي الغامدي (ص ٢٣٠).
- (٣٦) انظر: الإسلاميون وسراب الديمقراطية، للرحال (ص ٤٤٤).
- (٣٧) انظر: الإسلاميون وسراب الديمقراطية، للرحال: (ص ٤٤٤).
- (٣٨) انظر: المصدر السابق.
- (٣٩) انظر: الكتاب والسنة يجب أن يكونا مصدر القوانين، لأحمد شاعر (ص ٣٨-٤١).
- (٤٠) انظر: فتاوى وكلمات في حكم المشاركة في البرلمان، د. عبدالرزاق الشايجي (ص ٥٧-٦٥).
- (٤١) انظر: مجلة الفرقان الكويتية عدد (٤٤) الصادر في أكتوبر ١٩٩٣م.
- (٤٢) انظر: فتاوى وكلمات في حكم المشاركة بالبرلمانات، للشايجي (ص ٩١-٩٣).
- (٤٣) انظر: حكم المشاركة في الوزارة والمجالس النيابية، د. عمر الأشقر: (ص ١١٦).
- (٤٤) انظر: مشروعية الدخول إلى المجالس التشريعية وقبول الولايات العامة، لعبدالرحمن عبدالخالق.
- (٤٥) انظر: تيسير الكريم الرحمن، لابن سعدي: (ص ٣٨٩).
- (٤٦) انظر: مجلة الأصالة عدد ٤ ص ٢٠.
- (٤٧) انظر: فقه الشورى، د. علي الغامدي (ص ٢٣٧).
- (٤٨) انظر: الإسلاميون وسراب الديمقراطية، للرحال (ص ٥٢٤).
- (٤٩) انظر: حكم المشاركة في الوزارة والمجالس النيابية، د. عمر الأشقر (ص ١٠٨-١١٠).
- (٥٠) انظر: نظام الحكم في الإسلام مقارناً بالنظم المعاصرة، د. محمود حلمي (ص ٢٠٠).
- (٥١) انظر: مشروعية الدخول في المجالس التشريعية، لعبدالرحمن عبدالخالق (ص ١٨-١٩).

- (٥٢) سورة يوسف، آية (٥٥).
- (٥٣) سورة التّغابن، آية (١٦).
- (٥٤) مجموع الفتاوى، لابن تيمية (٢١٧/١٩-٢١٨).
- (٥٥) انظر: قواعد الأحكام، للعز بن عبد السلام (١/١٣٦).
- (٥٦) مجموع الفتاوى، لابن تيمية (٥١/٢٠).
- (٥٧) سورة هود، آية (٩١).
- (٥٨) تيسير الكريم الرحمن، لابن سعدي (ص ٣٨٩).
- (٥٩) انظر: مجموع الفتاوى، لابن تيمية (٢١/٢٥١)، (٢٢/٢٩٨)، (٢٣/١٨٦-١٨٧)، (٢١٤/٢٤٢)، (٤/٨٧).
- (٦٠) سورة هود الآيتان (١١٣، ١١٢).
- (٦١) سورة النساء، آية (١٤٠).
- (٦٢) سورة الأنعام، آية (٦٨).
- (٦٣) سورة البقرة، آية (٢١٩).
- (٦٤) انظر: حكم المشاركة في الوزارة والمجالس النيابية، د. عمر الأشقر (ص ١٠٥-١٠٦).
- (٦٥) انظر: المصدر السابق (ص ١٠٧).
- (٦٦) الشرح الممتع، لابن عثيمين (١٥/١٤)، وانظر: اقتضاء السراط المستقيم، لابن تيمية (١٠٢/٢).
- (٦٧) انظر: حكم المشاركة في الوزارة والمجالس النيابية، د. عمر الأشقر (ص ١١٣-١١٤).
- (٦٨) سورة المائدة، آية (٢).
- (٦٩) انظر: مشروعية الدخول في المجالس التشريعية، لعبد الرحمن عبد الخالق (ص ٩٢)، وفقه الشورى، د. علي الغامدي (ص ٢٣١).
- (٧٠) انظر: انظر الثوابت والمتغيرات، د. صلاح الصاوي (ص ٢٥٢).
- (٧١) انظر: الثوابت والمتغيرات، د. صلاح الصاوي (ص ٢٥٣)، إشكاليات الديمقراطية، د. سامي الدلاي (ص ١١٢) وما بعدها، التعددية السياسية في الدولة الإسلامية، د. صلاح الصاوي (ص ١٤٦).
- (٧٢) انظر: الثوابت والمتغيرات، د. صلاح الصاوي (ص ٢٥٥).

• ثبت المصادر والمراجع:

• القرآن الكريم.

- ١- لسان العرب، لابن منظور، بيروت ١٩٥٥ م.
- ٢- المعجم الوسيط، قام بإخراجه: إبراهيم مصطفى وآخرون، المكتبة الإسلامية - تركيا، ط ١٣٩٢ هـ.
- ٣- السلطات الثلاث في الإسلام، دار آفاق الغد، القاهرة، ط ١، ١٤٠٠ هـ.
- ٤- المقاصد العامة للتشريع، د. يوسف العالم، الدار العالمية للكتاب الإسلامي، ط ٢، ١٤١٥ هـ.
- ٥- أصول الفقه الإسلامي، د. وهبة الزحيلي، دار الفكر، دمشق، ط ١، ١٤٠٦ هـ.
- ٦- مجموع الفتاوى لشيخ الإسلام ابن تيمية، جمع وترتيب، عبدالرحمن قاسم النجدي. وساعده: ابنه محمد، دار عالم الكتب، الرياض، ١٤١٢ هـ.
- ٧- نظام الحكم في الإسلام، د. محمد عبدالله العربي، دار الفكر، بيروت، ط ١٩٦٨ م.
- ٨- أصول نظام الحكم في الإسلام، د. فؤاد عبدالمعظم، مركز الإسكندرية للكتاب.
- ٩- أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن، لمحمد الأمين الشنقيطي، دار الكتب العالمية، بيروت، ط ١، ١٤١٧ هـ.
- ١٠- الإسلام وأوضاعنا السياسية، عبدالقادر عودة، مؤسسة الرسالة، بيروت.

- ١١- المدخل إلى علم السياسة الشرعية، د. عبدالعال عطوة، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ط١، ١٤١٤هـ.
- ١٢- علم أصول الفقه، لعبد الوهاب مخلوف، دار القلم الكويت، ط٢٠، ١٤٠٦هـ.
- ١٣- نظرية السيادة وأثرها على شرعية الأنظمة الوضعية، د. صلاح الصاوي، دار طيبة، الرياض، ط١، ١٤١٢هـ.
- ١٤- المستصفي في علم الأصول، للغزالي، تحقيق: د. حمزة زهير حافظ، شركة المدينة المنورة للطباعة، جدة.
- ١٥- إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول، للشوكاني، ت: صبحي حلاق، دار ابن كثير، دمشق، ط١، ١٤٢١هـ.
- ١٦- الحكم بغير ما أنزل الله أحواله وأحكامه، د. عبدالرحمن المحمود، دار طيبة، الرياض، ١٤١٢هـ.
- ١٧- مذاهب فكرية معاصرة، لمحمد قطب، دار الشروق، القاهرة، ط٣، ١٤٠٨هـ.
- ١٨- الديمقراطية وموقف الإسلام منها، محمد نور الرهوان، رسالة ماجستير، لفرع العقيدة، بكلية الشريعة، جامعة أم القرى، ١٤٠٣هـ.
- ١٩- نظام الشورى في الإسلام ونظم الديمقراطية المعاصرة، د. عبدالكريم زيدان، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٣، ١٤١٨هـ.
- ٢٠- التعددية السياسية في الدولة الإسلامية، د. صلاح الصاوي، دار الإعلام الدولي، القاهرة، ط٢، ١٤١٤هـ.

- ٢١- النظم السياسية، الدولة الحكومية، د. محمد كامل ليلة، دار الفكر العربي، مصر، ط١٩٧١م.
- ٢٢- النظم السياسية والقانون الدستوري، د. سليمان الطماوي، دار الفكر العربي، مصر، ط١٩٨٨م.
- ٢٣- العلمانية نشأتها وتطورها وأثرها في الحياة الإسلامية المعاصرة، لسفر بن عبدالرحمن الحوالي، من مطبوعات مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، جامعة الملك عبدالعزيز.
- ٢٤- حكم المشاركة في الوزارة والمجالس النيابية، د. عمر سليمان الأشقر، دار النفائس، الأردن، ط١، ١٤١٢هـ.
- ٢٥- الإسلاميون وسراب الديمقراطية، عبدالغني الرحال، دار المؤتمن، ط١، ١٤١٣هـ.
- ٢٦- أزمة الفكر الإسلامي في العصر الحديث، مظاهرها، أسبابها، علاجها، د. عبدالحميد متولي، نشر منشأة المعارف، الإسكندرية، ط١، ١٩٧٥م.
- ٢٧- فقه الشورى، دراسة تأصيلية نقدية، د. علي بن سعيد الغامدي، دار طيبة، الرياض، ط١، ١٤٢٢هـ.
- ٢٨- الكتاب والسنة يجب أن يكونا مصدر القوانين، أحمد شاكر، مكتبة السنة.
- ٢٩- فتاوى وكلمات في حكم المشاركة في البرلمانات، تحرير وتقديم، د. عبدالرزاق الشايجي، دار التجديد، الكويت، ط١، ١٤١٧هـ.

٣٠- مشروعية الدخول إلى المجالس التشريعية وقبول الولايات العامة في ظل الأنظمة المعاصرة، عبدالرحمن عبدالخالق، مكتبة الإمام الذهبي، الكويت، ط١، ١٤١٣هـ.

٣١- تسيير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان، لعبدالرحمن بن ناصر السعدي، تحقيق: عبدالرحمن بن معلا اللويحق، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٤٢١هـ.

٣٢- نظام الحكم في الإسلام مقارناً بالنظم المعاصرة، د. محمود حلمي، دار الفكر العربي، مصر، ط٣، ١٩٧٥م.

٣٣- قواعد الأحكام في إصلاح الأنام، للعز بن عبدالسلام، تحقيق: د. نزيه حماد، د. عثمان جمعة ضميرية، دار القلم، دمشق، ط١، ١٤٢١هـ.

٣٤- زاد المعاد في هدى خير العباد، لابن قيم الجوزية، تحقيق: شعيب الأرنؤوط وعبدالقادر الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٤، ١٤٠٧هـ.

٣٥- تنوير الظلمات بكشف مفاصد الانتخابات، محمد الإمام.

٣٦- إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل، محمد ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي، بيروت، ط٢، ١٤٠٥هـ.

٣٧- اقتضاء السراط المستقيم لمخالفة أصحاب الجحيم، لشيخ الإسلام ابن تيمية، تحقيق: د. ناصر العقل، توزيع وزارة الشؤون الإسلامية بالسعودية، ط٧، ١٤١٩هـ.

٣٨- الشرح الممتع على زاد المستنقع، لمحمد بن صالح العثيمين، اعتنى به: د. سليمان أبا الخيل، د. خالد المشيقع، مؤسسة أسامة الرياض، ط١، ١٤١٥هـ.

- ٣٩- الثوابت والمتغيرات في مسيرة العمل الإسلامي المعاصر، د. صلاح الصاوي، المنتدى الإسلامي، لندن، ط١، ١٤١٤هـ.
- ٤٠- إشكاليات الديمقراطية رؤية إسلامية، د. سامي الدلال، إصدار مركز المستشار الإسلامي، الكويت.
- ٤١- تقريب التهذيب، لابن حجر العسقلاني، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٣هـ.

المجلات:

- ٤٢- مجلة الفرقان الكويتية، عدد (٤٤)، الصادر في أكتوبر ١٩٩٣م.
- ٤٣- مجلة الأصالة، العدد الرابع ١٤٠٩هـ.

